

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم ان العلماء اختلفوا في مقدار مفروض المسح من الرأس
بعضهم من فرضيته انه كله او بعضه مقدار او بعض مقدار
عندما لك ان المفروض مسح كل الرأس لانه لم يثبت فرق في
الاستعمال اهل اللغة يترى ان يقول مسح الرأس وبين ان
يقول مسح الرأس اسم للعصا بتمامه وهذا لا يوافق
لبعضه رأس وعند الشافعي ادى ما يطلق عليه المسح لان
المسح يستعمل في مسح البعض نارة وفي الكل اخري في عرف
اللغة والاصطلاح الاشتراك والمجاز في جعله في القدر
المشترك وموما يطلق عليه اسم المسح وحيداً يكفي
الخروج عن العهدة مسح اقل جزء من الرأس فلا احوال فذهب
ائمة الحنفية رضي الله تعالى عنهم الى ان المفروض في المسح بعض
مقدار ففهمه روايتان الاولى في ظاهر الرواية المذكورة في الاصل
وهو انه مقدار ثلاثة اصابع لانه ثبتت عرفاً في اللغة
ان البيا اذا دخلت في المحل يراد مسح بعضه كما يقال مسح
يدي التعميم اذا كان المحسوس بعض الرأس واذا دخلت في
الالة على الاصل اذ مسح كل المحل لان القفل يتعدى اليه
كما يتعدى اليه الالة في صورة دخول الماء في المحل والمغتر
في الالة قدر ما يحصل به المقصود وهو ثلاثة اصابع
لان الاصل في اليد الاصابع الثلاثة اكثرها فاقيم الاكثر

مقدم

مقام الكل اقامة لكل الحكم مقام الكل الحقيقي فلما دخلت البيا
في المحل في الذم المسح صار شبيهاً في الالة فيراد منه ما يبراد
منها فقل هذا كان المقصود الصادق المسح واثباته في المحل
فيكفي فيه وضع اليد بلا مد **فان قلت** يلزم
علي ما ذكرتم وهو ان المغتر في الالة اكثرها ان المفروض في
مسح الرأس اكثر الرأس كما ذهب اليه الحسن البصري لان
الرأس وان لم يكن الالة في الحقيقة لكن شبه بها فيراد اكثرها
قلت لما كان الرأس شبيهاً بالالة التي هي اليد اخرجها
ولم يعط له حكم مستقل على ما قرناه ظهر ضعف ما قال
وهو ان الالة في المحل في الفعل متعدياً الى الالة
وهذا لا يقتضي الاشتراك في مقتضى الاصاق
بالمحل كله او بعضه التي اما انه ضيق ذالبا في دخولها
المحل لا يقتضي الا ان يبراد بعض المحل لانه لا شبهة بالالة
علي ما ذكرتم فقل **فان قلت** فلم يلزم ان البيا
اذا دخل المحل يراد بعضه الالة مع ان البيا دخل في المحل
في اليد التي هي غير المغتر غير ما قال المراد استبعاد
المحل **قلت** ان البيا صفة تجعل صلة على ظاهر
الرواية بدلالة التسمية المشهورة وهي قوله عليه السلام
انما هي صفة من صفة الوتره وصرقة الذراعين معنى
ان البيا في التعميم مجتمعا ان يكون للاصاق اثنين بمكانه
الحديث الشريف انه صلة للاصاق حتى الالة لا يقتص

